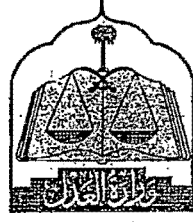


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم ٢٤٩٨ / ١٣ / ١١ / ١٤٢٩ هـ
التاريخ
الموضوع



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
شعبة التعاميم [٢٧٧]

تعميم إداري على كافة المحاكم

سلمه الله

فضيلة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :-

فإلحاقاً لتعميمنا رقم ١٣/ت/٣٣٩٤ وتاريخ ١٤٢٩/٥/٢١ هـ ، القاضي بالتأكيد على العمل بتعميمنا رقم ١٣/ت/٢٣٨٧ وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٣ هـ مع الاكتفاء بتدوين رقم وتاريخ ومصدر شهادة الفحص الطبي في خانة التهميشات لوثيقة عقد النكاح ودفتر الضبط دون الإشارة إلى نتيجة الفحص الطبي ... إلخ.

وحيث إن تدوين المعلومات الخاصة بشهادة الفحص الطبي يتطلب الدقة والتحري ، ولأهمية المعلومات المذكورة وما يترتب عليها ، فإننا نرغب الاطلاع وعدم التصديق على الوثائق الصادرة من مأذوني عقود الأنكحة إلا بعد الاطلاع على أصل شهادة الفحص الطبي والتحقق من المعلومات المدونة بوثيقة النكاح وأن على المأذون إفهام طرفي العقد بذلك . والله يحفظكم ،،،

حفظه

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

١١ ٥٥٤

الصنيف : النكاح والمأذونية

صورة — :

مكتبا =

فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية

سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية

رئاسات المحاكم للاعتماد وإبلاغه لمن يلزم لاعتماده

الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة للاعتماد

مركز الوثائق مع المسودة

فضيلة وكيل الوزارة

فضيلة وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية المكلف

الإدارة العامة للمستشارين

فروع الوزارة لإبلاغه لمن يلزم لاعتماده

شعبة التعاميم مع الأساس

٢٩/٩/١٤٢٩ هـ في ١٤٢٩/٩/٧ هـ الفالج